نحو منظومة قانونية فعّالة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية 2030

م.م. بسام عبد السلام محمود فايد
جامعة الإسكندرية- مصر

ملخص البحث:
يهدف هذا البحث إلى بيان دور المنظومة القانونية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية السعودية 2030، باعتباره خيارا اقتصاديا تنمويا يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية النظام البيئي. وينطلق هذا البحث من فكرة رئيسية مؤادها أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر لا يتحقق فقط من خلال تبني السياسات البيئية، بل يتطلب قواعد قانونية فعّالة قادرة على توجيه النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار المستدام. وقد تناول هذا البحث تحليل التشريعات البيئية ودورها في تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتشجيع الابتكار، ودمج مفاهيم الاقتصاد الدائري في مجالات الطاقة المتجددة، وبيان كيفية مساهمة القواعد القانونية في إعادة توجيه التمويل والاستثمارات نحو القطاعات الخضراء، والحد من الآثار السلبية الناتجة عن تدهور النظام الإيكولوجي. كذلك يركز البحث على التحديات التى تواجه تطبيق المنظومة القانونية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، وعلى رأسها تحقيق التوازن بين متطلبات الحماية البيئية وضرورات النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى مدى تكامل التشريعات البيئية مع السياسات المالية والاستثمارية، وبيان دور القطاع الخاص باعتباره شريكا رئيسيا في إنجاح عملية التحول من خلال توفير بيئة قانونية جاذبة ومحفزة للاستثمار. وانتهى البحث إلى أن نجاح التحول نحو الاقتصاد الأخضر في السعودية يرتبط بوجود منظومة قانونية فعالة ومرنة ومتكاملة ومستدامة، قادرة على تحويل الالتزامات البيئية إلى فرص تنموية حقيقية تسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، المملكة العربية السعودية، الاتحاد الأوروبي، رؤية السعودية 2030، السياسات البيئية .

Towards an Effective Legal Framework for the Transition to a Green Economy in the Kingdom of Saudi Arabia 2030

Bassam Abdelsalam Mahmoud Fayed

Abstract:

This research aims to clarify the role of the legal framework in supporting the transition toward a green economy within the context of Saudi Arabia's vision 2030, as a development oriented economic choice that seeks to balance economic growth with environmental protection. The study is based on the premise that the green transition can't be achieved solely through environmental policies but rather requires an effective legal system capable of guiding economic behavior and promoting sustainable investment. The research analyzes the role of environmental legislation in improving the efficiency of natural resource use, encouraging innovation in renewable energy sectors, and integrating circular economic principles into public economic policies. It also explores how legal regulations can contribute to redirecting investment flows toward green sectors and reducing long-term economic risks associated with environmental degradation. In addition, the study addresses the practical challenges related to the implementation of green legal frameworks, particularly the need to balance environmental protection requirements with economic activity demands. It highlights the importance of coordination between environmental regulations and fiscal and investment policies to ensure policy coherence and effective implementation. Special attention is given to the role of the private sector as a key partner in achieving a successful green transition, through the establishment of a stable and incentive-based legal environment. The research concludes that the success of the transition toward a green economy in Saudi Arabia depends on the establishment of a flexible, sustainable and integrated legal framework that transforms environmental obligations into economic opportunities, enhances economic efficiency, and supports the achievement of sustainable development goals.

Keywords: Green Economy, Saudi Arabic, European Union, Saudi vision 2030, Environmental Policies.

المقدمة

يمثل التحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام أحد أهم التوجهات الاستراتيجية في الاقتصادات المعاصرة، إذ أصبح ضرورة حتمية وتنموية لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية الناتجة عن التغيرات المناخية، واستنزاف الموارد الطبيعية، والاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري (Mentes، 2023، p.p.1:18). وفي هذا الإطار يبرز القانون كأداة رئيسية لدعم هذا التحول، حيث لا يقتصر دور القانون على تنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يتجاوز ذلك ليصبح بمثابة أداة توجيهية للسياسات العامة للدولة، ووسيلة لتشجيع الاستثمارات المستدامة، وضمان الالتزام بالمعايير البيئية. فالتحول نحو الاقتصاد الأخضر لا يمكن أن يكون من خلال مبادرات وبرامج فحسب، بل يحتاج إلى منظومة قانونية مرنة ومستدامة ترسخ مفاهيم الاستدامة وتفرضها في الواقع العملي (Kandpal، 2024، p.p1:4).

وتعد المملكة العربية السعودية نموذجا بارزا في المنطقة العربية، إذ جعلت من الاستدامة البيئية ركيزة أساسية في رؤيتها 2030، حيث أطلقت عدة مبادرات رائدة مثل "السعودية الخضراء"، و"الشرق الأوسط الأخضر". وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرات لم تأت بمعزل عن البنية التحتية القانونية، بل تسعى الدولة إلى موائمة سياساتها وتشريعاتها بما يضمن نجاح مسار التحول الأخضر المستدام، مع امكانية الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يعد رائدا في مجال التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

أولا: إشكالية البحث

انطلاقا من كون التحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى الانتقال نحو نموذج اقتصادي جديد يحافظ على الموارد الطبيعية بشكل مستدام، ويعتمد على مصادر الطاقة المتجددة، وهو نموذج الاقتصاد الأخضر، فإن التحول من الاقتصاد الخطي (البني) إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب منظومة قانونية فعالة ومستدامة هي الأخرى، من هنا تثور إشكالية بحثنا حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن يكون القانون أداة فعّالة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي؟

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يدخل ضمن أحد فروع الاقتصاد المهمة، ألا وهو التحليل الاقتصادي للقوانين، حيث يبين البحث دور القانون كأداة فعّالة في التحول نحو اقتصاد أكثر اخضرارا كموضوع حديث نسبيا. كذلك يواكب التحولات الاستراتيجية التي تستهدفها المملكة ضمن رؤية 2030، مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

ثالثا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- بيان أهم الأسس النظرية للاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة.
- تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات والقوانين في التحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام.
- دراسة تجربة السعودية في التحول الأخضر في ضوء رؤيتها 2030.
- إبراز الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي وسياساته وقوانينه المستدامة في التحول الأخضر.

رابعا: الدراسات السابقة

إن هناك عدداً كبيراً من الدراسات العربية والأجنبية التى كتبت فى موضوع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، ونشير هنا إلى بعض من هذه الدراسات:

أ- بعض الدراسات العربية:

أشارت (**دراسة صبري وفوزي، 2021**) إلى دور الاقتصاد الأخضر كآلية حديثة لتحقيق التنمية المستدامة، مبينا أهمية التحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة تسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية وحماية البيئة. وخلص إلى وجود تحديات تواجه الدول النامية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، الأمر الذي يتطلب ضرورة تكامل السياسات البيئية والاقتصادية لتحقيق هذا التحول. وتشير(**دراسة عبد الحميد، 2022**)، إلى تحليل العلاقة

بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، حيث يعتبر الاقتصاد الأخضر أحد آليات تحقيق هذه التنمية، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي. وتشير **(دراسة قاسم، 2024)**، إلى قضية التغيرات المناخية وأبعادها الاقتصادية ، مع التركيز على التجربة المصرية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إطار رؤية مصر 2030. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مصر من أكثر الدول تأثرا بالتغيرات المناخية خاصة على قطاعات الزراعة والسياحة والموارد المائية والصحة والسكان؛ مما يفاقم الأزمات الاقتصادية. وأوضحت الدراسة أن مصر تبذل جهودا للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، خاصة في مجال الطاقة المتجددة، إلا أنها تواجه تحديات أبرزها ضعف التمويل وعجز الموازنة العامة.

ب- بعض الدراسات الأجنبية:

أشارت **(دراسة Korostelkina Irina 2022)**، إلى أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر أصبح توجها عالميا يحقق مكاسب اقتصادية وبيئية مثل ترشيد الطاقة وجذب الاستثمارات. وقد تضمنت هذه الدراسة تحليلا لسمات الاقتصاد الأخضر في عدد من الدول الأجنبية، مع بحث مدى ملاءمة تبني أفضل الممارسات الأوروبية في هذا المجال داخل روسيا. وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك عددا من التحديات والمخاطر التي تواجه عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، واقترح بعض السبل لمعاجتها ومنها، تشكيل نظام ضريبي ورقابي مرن وملائم، إعادة توجيه دور الدولة في العملية الاقتصادية نحو تنسيق الجهود وتشجيع الابتكار، وتطوير وتنفيذ برامج لدعم المؤسسات المحلية غير القادرة على التحول السريع إلى الإنتاج البيئي المستدام. وأما **(دراسة Mentes Mert)**، تهدف إلى توضيح السياسات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث أدرك الاتحاد منذ التسعينيات مدى خطورة التغير المناخي، واستغل الأزمة المالية العالمية عام 2008م كفرصة لتعزيز التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وخلصت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي متلزم بشكل واضح بمواجهة التحديات البيئية والانتقال إلى اقتصاد أخضر، حيث خصص جزءا كبيرا من ميزانيته لدعم الاستثمارات الخضراء. وانتهت بتوضيح دور الصفقة الخضراء الأوروبية في تحقيق التنمية المستدامة مؤكدة التزام

الاتحاد بخفض الانبعاثات بنسبة 40٪ بحلول عام 2030، والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

وبالرغم من وجود دراسات متنوعة حول موضوع هذا البحث، إلا أن كل دراسة تختلف عن الأخرى بحسب الهدف منها. ولكننا نرى أن ما يميز دراستنا هو تركيزها بشكل مباشر على موضوع دور المنظومة القانونية في تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبي، والذي لم تتعرض له الدراسات العربية بالتفصيل ونادرًا ما يوجد بشأنه في الكتابات الأجنبية. فضلا عن التركيز بشكل مباشر على التجربة السعودية، كتجربة رائدة في منطقة الشرق الأوسط، في التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

خامسا: منهج البحث

اعتمد هذا البحث على عدة مناهج علمية متكاملة، **المنهج التحليلي،** من خلال تحليل النصوص القانونية والسياسات البيئية ذات الصلة بالموضوع محل البحث، **والمنهج المقارن،** من خلال عرض تجربة الاتحاد الأوروبي للاستفادة منها في التجربة السعودية، فضلا عن الاعتماد على **المنهج التاريخي،** في بعض المواضع لبيان تطور المفاهيم والتشريعات ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر؛ مما يساعد هذا التكامل في تقديم صورة شاملة للموضوع محل البحث.

سادسا: تقسيم البحث

وحتى يمكننا دراسة ما تفرضه إشكالية البحث من موضوعات، نرى تقسيم بحثنا على النحو التالي:

المبحث الأول: التنمية المستدامة وانعكاساتها على مفهوم الاقتصاد الأخضر

المبحث الثاني: التحول الاستراتيجي نحو الاقتصاد الأخضر في الاتحاد الأوروبي والسعودية

المبحث الأول

التنمية المستدامة وانعكاساتها على مفهوم الاقتصاد الأخضر

تمثل التنمية المستدامة الشاملة الإطار العام الذي انبثق عنه مفهوم الاقتصاد الأخضر باعتباره آلية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية النظام الايكولوجي. وقد انعكس هذا الترابط في تعدد مسارات التحول الأخضر التي تتبنها الدول. وفي ضوء ذلك جاء تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التنمية المستدامة الشاملة في ضوء رؤية السعودية 2030

المطلب الثاني: التحول إلى الاقتصاد الأخضر في إطار رؤية السعودية 2030

المطلب الأول

التنمية المستدامة الشاملة في ضوء رؤية السعودية 2030

أولاً: نظرة تاريخية على مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بين عامي 1972 و 1992 من خلال سلسلة من المؤتمرات والمبادرات الدولية. وكان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عُقد في ستوكهولم عام 1972، أول تجمع دولي رئيسي يناقش الاستدامة على المستوى العالمي، وخلصت توصياته إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة UNPE، فضلاً عن تأسيس العديد من الهئيات الوطنية على المستوى المحلي. وقد تم الترويج لمصطلح التنمية المستدامة في "تقرير مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في عام 1987، والذي يعرف باسم تقرير برونتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland. وفي عام 1992 وضع القادة مبادئ التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل، والذي يُعرف باسم قمة ريو أو قمة الأرض. وقد اعتمدت هذه القمة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وأجندة القرن 21، وهي خطة عمل عالمية للتنمية المستدامة (Remoy et al.، 2016، p.p. 3:4).

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة وركائزها

تجدر الإشارة إلى أنه ثمة تفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية، حيث يغلب على مفهوم النمو أنه مجرد زيادة كمية، في حين نجد أن التنمية ليست مجرد زيادة كمية، وإنما تترجم نجاح هذه الزيادات الكمية فى إحداث تغييرات كيفية فى مستوى الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، وفي مستوى المعيشة بصفة عامة والوفاء بمتطلبات الفئات المجتمعية المختلفة. ومن ثم فإن التنمية هي الارتقاء بالوضع الإقتصادى والإجتماعى والسياسى للدولة، والانتقال بالمستوى العام لمعيشة المواطنين من مستوى معيشي أقل إلى مستوى معيشي أعلى من كافة الجوانب (صحة/ تعليم/ تمويل/ ....إلخ) (الفولي & فايد، 2024، ص6:7).

وقد ورد تعريف التنمية المستدامة في تقرير "مستقبلنا المشترك" 1987 على أنها: **"التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"**. وتتضمن التنمية المستدامة مفهومين، **الأول مفهوم الاحتياجات،** ولاسيما الاحتياجات الأساسية للشريحة الكبرى ممن هم تحت خط الفقر في العالم، والتي ينبغي إعطاؤها الأولوية القصوى. **والثاني فكرة القيود** التي تفرضها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية (WCED، 1987، p.43).

وكذلك تناول هذا التعريف **مبدأين أساسيين** هما: العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة من جهة، والعدالة داخل الجيل الواحد من جهة أخري؛ أي مراعاة حقوق الأجيال القادمة، وكذلك حقوق الفئات الأقل حظاً في الجيل الحاضر (Remoy et al، 2016، p.p.3:4). وبالتالي يجب تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث الاستدامة في جميع الدول – المتقدمة والنامية – وسواء كانت هذه الدول تتبع اقتصاد السوق الحر أو الاقتصاد الموجه، لأنه وإن اختلفت التفسيرات حسب الأيدلوجيا السائدة، فيجب أن تشترك في سمات عامة، ويجب أن تنبع من توافق الآراء حول المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة، وعلى إطار استراتيجي واسع لتحقيقها. وعليه تنطوي التنمية على تحول تدريجي للاقتصاد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة. وبالتالي فإن اتباع مسار تنمية مستدام بالمعنى المادي وإن كان يمكن تحقيقه في بيئة اجتماعية وسياسية صارمة، إلا أنه لا يمكن ضمان

الاستدامة المادية ما لم تعطي سياسات التنمية اهتماماً لاعتبارات أخرى، مثل التغيرات في الوصول إلى الموارد وفي توزيع التكاليف والفوائد. وحتى المفهوم الضيق للاستدامة المادية ينطوي على اهتمام بالعدالة الاجتماعية بين الأجيال، وهو اهتمام يجب أن يمتد منطقياً ليشمل العدالة داخل كل جيل (WCED، 1987، p.43).

وانطلاقاً من كون التنمية المستدامة تمثل نموذجاً إنمائياً ذا رؤية استشرافية، فإنها تؤكد على التحول الإيجابى الذى يرتكز على عوامل إجتماعية واقتصادية وبيئية، (دون ما إغفال للعوامل السياسية الواجب توافرها لإنجاحها)، وبالتالي نجد أن القضايا الرئيسية الثلاث للتنمية المستدامة هي النمو الاقتصادى، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية. وبناء على ذلك يمكن القول بأن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز بشكل أساسى على ثلاث ركائز أساسية، **الركيزة الأولي الاستدامة الاقتصادية Economic Sustainability** ، وهذا ما يتفق بصفة خاصة مع **الهدف الثانى** الذى يهدف إلى تعزيز الزراعة المستدامة، وكذلك **الهدف الثامن** الذى يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام، وكذلك **الهدف التاسع** الذى يتضمن إقامة هياكل إنتاج أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، وكذلك الهدف **الثانى عشر** الذى يهدف إلى ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. **والركيزة الثانية الاستدامة الاجتماعية Social Sustainability** وهذا ما نصت عليه **الأهداف التاليه، الأول والثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والعاشر،** من أهداف الأمم المتحدة 2030 . **والركيزة الثالثة الاستدامة البيئية** وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين الأنشطة السكانية والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها باعتبارها أساس حياة الإنسان، وأنها تنمية عادلة وشاملة تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة والاقتصاد والإنسان، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام ويتفق هذا البعد بصفة خاصة مع **الهدفين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر** (الفولي & فايد، 2024، ص10:9).

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

في ضوء ما تم تسجيله من نتائج سلبية طبعت مسار التنمية في العالم في حتى نهاية القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة، وكنتيجة لسيطرة طريقة الإنتاج الرأسمالية تقريباً على كافة بقاع الأرض (الفولي & فايد، 2024، ص 8)، سجلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 علامة تاريخية فارقة من خلال تأييدها بالإجماع لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها 169 ومؤشراتها 231. وبالتالي فإن أجندة 2030 خطة عمل عالمية من أجل الناس والكوكب والازدهار ولضمان مستقبل مستدام للجميع. وتتكون من أهداف مترابطة في مجالات مختلفة (Henrysson et al., 2024, p.2) تدور حول خمسة محاور رئيسية (Casetti et al., 2025, p.p.1:2):

1. **الأشخاص People:** وتتضمن الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، القضاء على الفقر، الهدف الثاني، القضاء على الجوع، الهدف الثالث، الصحة الجيدة والرفاهية، الهدف الرابع، التعليم الجيد، والهدف الخامس، المساواة بين الجنسين.
2. **الكوكب Planet:** ويشمل الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، المياه النظيفة والصرف الصحي، الهدف الثاني عشر، الاستهلاك والإنتاج المستدام، الهدف الثالث عشر، العمل المناخي، الهدف الرابع عشر، الموارد المائية، والهدف الخامس عشر، النظم الايكولوجية البرية.
3. **الرخاء Prosperity:** وتتمثل في الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، الهدف الثامن، العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام، الهدف التاسع، الصناعة والابتكار والبنى التحتية، الهدف العاشر، الحد من أوجه عدم المساواة، والهدف العاشر، إقامة مدن ومجتمعات مستدامة.
4. **السلام Peace:** وهو ما جاء به الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، العدالة وبناء مؤسسات قوية.
5. **الشراكة Partnership:** وهو ما نص عليه الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، تعزيز الشراكة من أجل تحقيق أهداف 2030.

وتجدر الملاحظة أنه على الرغم من أن أجندة 2030 لا تقدم التزامات قانونية صارمة لا على الدول و لا على أصحاب المصلحة الأخرين، إلا أنه نجد المجتمع الدولي يبذل جهوداً كبيرة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية، وهذا ما سنوضحه في الفقرة التالية (Henrysson et al., 2024, p.2)

رابعاً: رؤية المملكة العربية السعودية 2030

بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكور تسابقت الدول فى وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بغرض تحقيق الأهداف المذكورة، وكان من بين هذه الدول المملكة العربية السعودية التي قامت بإصدار رؤية المملكة 2030 في عام 2016. وتهدف هذه الرؤية إلى تنويع الاقتصاد السعودي، وتقليل اعتماده على النفط، وزيادة الاعتماد على الابتكار وتوطين التكنولوجيا، مع تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة. وتقوم رؤية السعودية 2030 على **ثلاثة محاور** رئيسية (https://www.vision2030.gov.sa/ar):

- **المحور الأول: مجتمع حيوي:** يعد بناء مجتمع حيوي إحدى ركائز رؤية السعودية 2030، التي تسعى إلى توفير الرفاهية والازدهار للمواطنين، وزيادة اعتزازهم بتاريخهم وتراثهم الممتد، وجذورهم القوية الراسخة، وهويتهم الثقافية الفريدة، من خلال توفير نمط حياة صحي مستدام، وأنظمة رعاية صحية واجتماعية فعّالة، وخيارات ترفيه عالمية المستوى، وروح متسامحة تعكس قيم الإسلام.
- **المحور الثاني: اقتصاد مزدهر:** تبني رؤية السعودية 2030 اقتصاداً مزدهراً ينعم فيه الجميع بفرص متعددة للنجاح، عبر توفير بيئة عمل داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والاستثمار في التعليم استعداداً لوظائف المستقبل، لتوفير مستقبل زاخر للجميع على أرض المملكة.
- **المحور الثالث: وطن طموح:** تتحقق رؤية السعودية 2030 في وطن طموح، يلتزم بالكفاءة والمسئولية، تديره حكومة فاعلة عالية الأداء، تتسم بالشفافية، وتخضع للمساءلة على جميع المستويات.

هذا وقد أصدرت السعودية في سبيل تحقيق الأهداف المذكورة عدة برامج ومبادرات لتكون نقطة البداية لتنفيذ وتطبيق رؤية 2030، وتقع كل هذه البرامج تحت مسمى "برنامج 2030 وأهداف التنمية المستدامة". والجدير بالذكر أن السعودية قد وضعت برامج تتناسب مع كل هدف من أهداف 2030، فعلى سبيل المثال، من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى معالجة مشكلة الفقر والقضاء عليه، مبادرات **وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان** الهادفة إلى مساعدة المواطنين على إيجاد مسكنهم الخاص، ومبادرة **حساب المواطن** المنشأة لحماية الأسر السعودية من الأثر المباشر وغير المباشر المتوقع من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، والتي قد تتسبب بعبء إضافي على بعض فئات المجتمع، وغيرها الكثير، وسوف نوضح المبادرات والبرامج الخاصة بالاقتصاد الأخضر في المبحث الثاني من بحثنا. (المنصة الوطنية، التنمية المستدامة، https://my.gov.sa/ar/content/sdgportal).

وفى ضوء ما تقدم، نرى بأن جوهر التنمية المستدامة ليس مجرد الإرتقاء بالمستوى المعيشى للمواطنين، بل يجب أن يكون هذا الإرتقاء عادلاً وشاملاً ومتوازناً، وذلك من أجل معالجة والقضاء على ما وصلت إليه الأوضاع العالمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية من إنتشار الفقر المدقع، ووقوع ثلثى سكان العالم تحت خط الفقر، وسوء الأوضاع المعيشية وعدم العدالة في توزيع النمو والدخل، بالإضافة إلى تدهور المناخ والنظام الأيكولوجى البرى والبحرى ..... إلخ، وذلك فى العقود الأخيرة من القرن العشرين والعقود الأولى من الألفية الثالثة. وبعض عرضِنا السابق، يثور التساؤل عن مدى العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وهذا هو موضوع المطلب التالي.

المطلب الثاني

التحول إلى الاقتصاد الأخضر في إطار رؤية السعودية 2030

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأخضر ونشأته

انطلاقاً من الآثار السلبية للتلوث البيئي العالمي والتغيرات المناخية، وضعت الأمم المتحدة – كما ذكرنا– في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين مفهوم التنمية المستدامة للبشرية دون الإضرار بالأجيال القادمة. وانطلاقاً من هذا المفهوم، ولد "الاقتصاد الأخضر (Korostelkina et al.، 2022، p.195). ويتكون مفهوم الاقتصاد الأخضر من شقين: **الشق الأول، كلمة الأخضر**، وتعني كل ما يوجد في البيئة ولكن بشرط أن يكون صديقاً لها ولا يسبب أية ملوثات، أو على الأقل لا يضيف إلى البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها أو يؤدي إلى تدهورها. **والشق الثاني، الجانب الاقتصادي في البيئة**، ويأخذ العديد من الأشكال، ومنها المياه الجوفية والمعادن والتربة والهواء والغابات والمسطحات الخضراء وغيرها، وبالتالي فإن الاستخدام الجائر لكل هذه العناصر سوف يؤدي إلى تدمير النظام الايكولوجي؛ لذا لابد من حتمية التحول من أنشطة الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر من أجل الحفاظ على البيئة العالمية من التدهور (عيد & محمد، 2021، ص 423).

وثمة تعريفات متعددة للاقتصاد الأخضر نذكر منها **تعريف لجنة الاسكوا**: "نظام من الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات التي تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان على المدى الطويل، دون تعرض الأجيال المقبلة لمخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية." ومن هذا المنظور يمكن تحقيق التنمية المستدامة المستمرة من خلال النمو الأخضر. ولضمان تحقيق النمو الأخضر، ينبغي أن يعمل الاقتصاد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مع ضمان استمرار الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهية البشرية، من خلال اتباع سياسات اقتصادية وبيئية مستدامة لتعزيز التنمية منخفضة الكربون والشاملة اجتماعياً (ESCWA، 2013، p.7). كذلك يشير **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** إلى أن الاقتصاد الأخضر يقلل من المخاطر البيئية وندرة الموارد، ويعزز رفاهية الإنسان، ويدعم العدالة الاجتماعية، لذلك يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه

اقتصاد منخفض الكربون، وكفؤ في استخدام الموارد، وشاملاً لجميع الفئات العمرية (UNEP، 2011، p.2).

وفيما يتعلق **بالجذور التاريخية للاقتصاد الأخضر**، فقد تطور هذا المفهوم منذ ظهوره **في عام 1989 في تقرير "مخطط للاقتصاد الأخضر"** ليصبح إطاراً رئيسياً للتنمية المستدامة. **وعقب الأزمة المالية العالمية عام 2008**، اكتسب هذا المفهوم زخماً كبيراً باعتباره وسيلة لمعالجة الفقر وعدم المساواة، عبر برامج التحفيز الأخضر ومبادرات الاستثمار في الطاقة النظيفة. **وقد أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2009 مبادرة الصفقة الخضراء الجديدة** (Green New Deal Global) للحد من الفقر والتغير المناخي، **وفي عام 2011 نشر هذا البرنامج تقريره "نحو اقتصاد أخضر– مسارات للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر"** محدداً الأساس المفاهيمي للاقتصاد الأخضر باعتباره اقتصاد منخفض الكربون، وكفؤاً في إدارة الموارد، ومراعياً البعد الاجتماعي. **وفي قمة ريو+20 في عام 2012**، تعزز دور الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر مع الحفاظ على النظم البيئية (Chirieleison et al.، 2023، p.p.1751:1752).

ثانيا: أهم قطاعات الاقتصاد الأخضر

يتكون الاقتصاد الأخضر من قطاعين رئيسيين هما: الأنشطة البيئية والأنشطة الفرعية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) أهم قطاعات الاقتصاد الأخضر

قطاعات الأنشطة البيئية	قطاعات الأنشطة الفرعية
إنتاج الطاقة والمياه وتوزيعها	النقل والبناء
معالجة الصرف الصحي والنفايات	الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك
حماية البيئة والتنوع البيولوجي	صناعة الغابات

المصدر: قاسم، حماده عبدالله، 2024، التحول نحو الاقتصاد الأخضر: التجربة المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، المجلد(25)، العدد الثالث، ص 132.

ثالثا: حتمية التحول من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر

تعود أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر إلى تفاقم المشكلات العالمية المتوقعة بحلول عام 2030، إذ يتوقع حدوث ما يلي (عبد الحميد، 2022، ص408:409):

- ارتفاع نسبة انبعاثات الكربون إلى 45٪؛
- ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 45٪؛
- ارتفاع سعر برميل النفط ليصل إلى 180 دولار ؛
- ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض بنسبة 6 درجات مئوية؛
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بين 15٪ إلى 10٪؛
- يتوقع وجود أكثر من مليار شخص يعيشون على دخل أقل من 1 دولار يومياً، و3 مليار شخص يعيشون على أقل من 2 دولار يومياً.

ونتيجة لذلك، أصبح التحول إلى الاقتصاد الأخضر ضرورة تنموية، حيث يضمن الاقتصاد الأخضر الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، والحفاظ عليها وزيادتها، ونمو الدخل وتوفير فرص العمل، وخفض الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي، وتحسين كفاءة الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة، بل هو جزء لا يتجزأ من المفهوم الشامل للتنمية المستدامة(Korostelkina et al. 2022, p.195). ولكي نستطيع أن نوضح أهمية الاقتصاد الأخضر، فإنه يتعين علينا توضيح أوجه الاختلاف بين الاقتصاد البني (الخطي) والأخضر لندرك حتمية التحول، ونبين مزايا الاقتصاد الأخضر. ويوضح الجدول رقم (2) أوجه الاختلاف (عبد الحميد، 2022، ص407).

الجدول رقم (2) أوجه الاختلاف بين الاقتصاد البني والاقتصاد الأخضر

أوجه الاختلاف	الاقتصاد البني	الاقتصاد الأخضر
استخدام الموارد الطبيعية	سوء استخدام الموارد الطبيعية	الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية
البعد الايكولوجي	لا يأخذ في الاعتبار البعد البيئي مما ينتج عنه انبعاثات كربونية	مراعاة التوازن بين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي
النمو الاقتصادي	تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي لكنه نمو غير مستدام	يهدف الى تحقيق معدلات تنمية مستدامة مع مراعاة المخاطر البيئية
التكنولوجيا	كثيفة الإنتاج وترتب عليها ارتفاع مستويات التلوث	تكنولوجيا نظيفة تحافظ على الموارد الطبيعية واعادة تدوير الموارد
العدالة الاجتماعية	سوء توزيع الدخل وارتفاع مستويات الفقر	تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال خلق فرص عمل خضراء ومعالجة مشكلة الفقر

المصدر: عبد الحميد، خالد هاشم، 2022، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، المجلد (36)، العدد (2)، ص 407.

وبناء على ما تقدم، فإن من أهم مزايا الاقتصاد الأخضر والتى تجعل له الريادة والهدف الأساسي لأغلب اقتصادات العالم، تتمثل في الآتي (عبد الحميد، 2022، ص 407):

- الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وحماية البيئة؛
- تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والشركات دولية النشاط في التعامل مع الموارد الطبيعية؛
- يعتبر من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية عن طريق الحد من الآثار السلبية لطريقة الإنتاج الرأسمالية؛
- توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه، وخفض النفايات، مما يساعد الدول على الحد من آثار التغيرات المناخية.

رابعا: أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتحول الأخضر

تعد أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة إطارا عالميا يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية. وترتبط بعض أهداف التنمية المستدامة – بشكل مباشر أو غير مباشر– بمفهوم الاقتصاد الأخضر، باعتبارة أداة مهمة لتحقيق تلك التنمية المنشودة. وجدير بالذكر أننا يمكن أن نحدد ما يقارب من عشرة أهداف من إجمالي الأهداف التي تتعلق بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر، مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمواطنين على حد سواء للتأكد من أننا سنترك كوكبا أفضل للأجيال القادمة (قارب في نفس المعنى، ناشد، 2022، ص 29). وفيما يتعلق بالأهداف التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالاقتصاد الأخضر نذكر مايلي (ناشد، 2022، ص 29: 31):

1. يتناول **الهدف السابع** ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة النظيفة والآمنة والمستدامة بتكلفة ميسورة، من خلال التوسع في مصادر الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استخدامها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الهدف يبلور على نحو قاطع أهم مبررات التحول من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر فيما يتعلق باستخدام الطاقة النظيفة، مما يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.
2. ويتعلق **الهدف الثاني عشر** بضمان وجود أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة. ويتحقق ذلك من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتقليل النفايات من خلال إعادة التدوير والتحول نحو الاقتصاد الدائري. ومن وجهة نظرنا، أن هذا الهدف يوضح لنا مدى الترابط بين الاقتصاد الأخضر والدائري، ففي حين يركز الاقتصاد الأخضر على تحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة البعد البيئي والحد من الانبعاثات الكربونية، فإن الاقتصاد الدائري يسعى إلى ترشيد استخدام الموارد من خلال إعادة التدوير والاستخدام المتكرر وتقليل الهدر في العملية الإنتاجية. وتجدر الإشارة أن كلا النموذجين ركيزتين متكاملتين لتحقيق التنمية المستدامة، ودمجهما

معا يؤدي إلى بناء منظومة اقتصادية أكثر كفاءة وأكثر استدامة، تقوم على الابتكار والإنتاج المستدام والاستهلاك المسئول، بما يعزز رفاهية الحاضر ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

وفيما يتعلق بالأهداف الأخرى فإن أغلبها يتعلق بمتطلبات التحول للاقتصاد الأخضر خاصة تلك التي تتعلق بالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الأمن الغذائي (الهدفين 1&2)، وضمان توفير المياه، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام لكافة الدول والعمالة المنتجة (6&8)، وتشجيع الابتكار وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (9&13)، والحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي (14&15) (ناشد، 2022، ص32:31). وعليه يمكننا القول بأن الأمم المتحدة قد اهتمت بشكل واضح بتحقيق التحول الأخضر لدول العالم كنموذج للإنتاج المستدام تلتزم به كافة الدول كهدف للتنمية المستدامة 2030، ولديها الإجراءات والتدابير التي تتأكد بها من حدوث هذا التحول من الأسلوب الخطي التقليدي إلى الأخضر المستدام.

المبحث الثاني

التحول الاستراتيجي نحو الاقتصاد الأخضر في الاتحاد الأوروبي والسعودية

ثمة اتجاهات عالمية تسعى نحو التحول الأخضر من خلال الأدوات الفعّالة كالقوانين والمبادرات والاستراتيجيات اتى تهدف إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق الحياد الكربوني، سعيا وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هذه التجارب المقارنة الاتحاد الأوروبي، الذي خصص دعم مالي يصل إلى تريليون يورو للتحول الأخضر على مستوى الاتحاد الأوروبي. وعلى مستوى المملكة العربية السعودية فهى تجربة تميزت بخصوصيتها من خلال وضع قواعد تشريعية وتنظيمية وبرامج شاملة تستند إلى رؤيتها الاستراتيجية 2030. وفي ضوء ذلك سنقسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر في ضوء السياسات والتشريعات السعودية

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر

أصبحت قضايا تغير المناخ من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم، ولم تعد مجرد نقاشات نظرية بل واقع يفرض نفسه على الأجندة السياسية والاقتصادية. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، تحظى التطورات العلمية والمشروعات المبتكرة في مجال إزالة الكربون وتقليل الانبعاثات الكربونية في جميع القطاعات بأولوية ودعم مالي كبير، وذلك على النحو التالي:

1. أعلنت المفوضية الأوروبية **عن الصفقة الخضراء الأوروبية European Green Deal**، في ديسمبر 2019 كخطة شاملة تهدف إلى خفض الانبعاثات بنسبة 50٪- 55٪ بحلول عام 2030، وتحقيق الحياد الكربوني في عام 2050. وتشمل هذه الخطة عدة مجالات رئيسية، الطاقة النظيفة، الاقتصاد الدائري، النقل المستدام، الزراعة، والتنوع البيولوجي، وذلك من خلال بناء اقتصاد تنافسي وفعال في استخدام الموارد. ثم تبعت هذه الصفقة **خطة الاستثمار في يناير 2020**، التي تستهدف تعبئة تريليون يورو لدعم التحول الأخضر. ومن ثم ينظر إلى هذه

الصفقة كفرصة استراتيجية لإعادة توجيه السياسات الأوروبية وربطها بالاستدامة، لكنها في نفس الوقت تتطلب إطارا قانونيا وماليا فعّالا لضمان تنفيذها، بما يجعلها أداة حقيقية لتحقيق التضامن والتنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي (Sikora، 2021، p.p.682:684).

2. **آلية الانتقال العادل The Just Transition Mechanism**، وتعد هذه الآلية (JTM) أداة رئيسية لضمان أن يتم الانتقال نحو اقتصاد محايد مناخيا بطريقة عادلة دون اهمال أي طرف. وتوفر هذه الآلية دعما يقدر بحوالي 55 مليار يورو خلال الفترة 2021– 2027، لمعالجة المناطق الأكثر تضررا من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر (https: / /commission.europa.eu /strategy-and-policy /priorities-2019-2024 /european-green-deal /finance-and-green-deal /just-transition-mechanism_en)

3. **برنامج الحياة Life Program**، وهو يعتبر أداة تمويل الاتحاد الأوروبي للبيئة والعمل المناخي، ويغطي أربعة مجالات رئيسية: الطبيعة والتنوع البيولوجي، الاقتصاد الدائري وجودة الحياة، التغير المناخي والتكيف معه، والانتقال إلى الطاقة النظيفة. (https: / /cinea.ec.europa.eu /programmes /life_en)

4. **مشروع وجهة الأرض Destination Erath (نموذج رقمي للأرض)** وهو مبادرة رائدة للمفوضية الأوروبية أطلقها في الأول من يناير 2021، وسيطبق تدريجيا على مدار السنوات السبع إلى العشر القادمة، تهدف إلى تطوير نموذج رقمي عالي الدقة للأرض على نطاق عالمي. وسيرصد هذا النموذج التفاعل بين الظواهر الطبيعية والأنشطة البشرية، وسيساهم في تحقيق أهداف التحول الأخضر.

https: / /digital-)
(strategy.ec.europa.eu /en /policies /destination-earth

5. **خطة RE Power Eu** تم اطلاقها في مايو 2022، وجاءت هذه الخطة كرد فعل للصعوبات والاضطرابات التي طرأت على سوق الطاقة العالمية نتيجة الحرب الروسية الأكرانية للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري الروسي بنهاية عام 2027، مما يساعد الاتحاد الأوروبي على توفير الطاقة وتنويع مصادرها وإنتاج الطاقة النظيفة. وقد قامت المفوضية الأوروبية بتعبئة ما يقرب من 300 مليار يورو لتمويل هذه الخطة، بالإضافة إلى توفير 20 مليار يورو للدول الأعضاء من خلال صندوق الابتكار، ومن خلال بيع بدلات نظام تداول الانبعاثات.
https: / /commission.europa.eu /topics /energy /repowereu_en

6. **الصفقة الصناعية النظيفة Industrial Deal Clean** تم اطلاقها في عام 2025، وهي بمثابة خطة لتعزيز القدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي وإزالة الكربون. وتتمثل العناصر الرئيسية لهذه الصفقة فيما يلي:
https: / /commission.europa.eu /topics /eu-competitiveness /clean-industrial-deal_en

- طاقة بأسعار معقولة، حيث اعتمدت المفوضية الأوروبية خطة عمل من أجل التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون من خلال؛ تسريع نشر الطاقة النظيفة، واستكمال سوق الطاقة الداخلية بالترابطات المادية، واستخدام الطاقة بكفاءة أكبر، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- تمويل التحول النظيف عن طريق توفير حوالي مليار يورو لدعم التصنيع المحلي النظيف.
- الدائرية والوصول إلى الموارد من خلال اعتماد قانون الاقتصاد الدائري في عام 2026، لتسريع التحول الدائري.
- تنمية قدرات القوة العاملة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، وسيتم ذلك من خلال برنامج إيراسموس الذي يوفر تمويل قدره 90 مليون يورو.

7. **مشروع جزيرة بورنهولم للطاقة البحرية Bornholm offshore Energy Hub**، بدأ تنفيذه منذ عام 2021، وهي منحة أوروبية قدرها حوالي 645 مليون يورو لتطوير مركز طاقة بحرية في بحر البلطيق، يربط توربينات بحرية بقدرة 3 جيجا وات بشبكات ألمانيا والدنمارك، ويتوقع أن يبدأ التشغيل بحلول عام 2030 (https: / /bornholmenergyisland.eu /en/).
8. **البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي Global Gateway**، كشف الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2021 عن مبادرة البوابة العالمية، وهي بمثابة مظلة استثمار عالمي، يهدف إلى دعم التنمية الخضراء والتنمية الرقمية وتعزيز البنية التحتية بميزانية قدرها حوالي 300 مليار يورو. وتجدر الإشارة إلى أن نصف هذه الميزانية مخصصة لقارة أفريقيا، ويتم تمويل المشروعات في المجالات المذكورة من خلال البنك الأوروبي للاستثمار ومصادر أخرى متنوعة. وجدير بالذكر أن مبلغ ال 300 مليار يورو، وهو إجمالي الاستثمار الذي تسعى المبادرة إلى تعبئته بين عام 2021 إلي عام 2027، سيتم الحصول على هذا المبلغ على النحو التالي (Tagliapietra 2024: p.p.1326:1335)

- 135 مليار يورو من الاستثمارات المتوقعة في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+).
- 18 مليار يورو في شكل منح بموجب برامج المساعدة الخارجية الأخرى للاتحاد الأوروبي.
- 145 مليار يورو من الاستثمارات المخطط لها من قبل المؤسسات المالية ومؤسسات تمويل التنمية في الاتحاد الأوروبي وغيرها من البرامج الأخرى مثل برنامج Horizon Europe.

وفي ضوء ما تقدم، بعد أن استعرضنا أهم المشروعات الأوروبية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبي اعتمد نهجا متكاملا يجمع بين **الأدوات التشريعية** مثل الصفقة الخضراء الأوروبية، **والآليات التمويلية** وفي مقدمتها صندوق

الانتقال العادل، بالإضافة إلى **برامج بحثية واستثمارية** مثل نموذج رقمي للأرض وبرنامج الحياة، **وأخيرا خططا استراتيجية** مثل الصفقة الصناعية النظيفة. كذلك نلاحظ أن التجربة الأوروبية تقوم على مبدأ الحياد الكربوني بحلول عام 2050، مع التوسع في الطاقة المتجددة، ودعم المناطق الأكثر تأثرا، وتحفيز الابتكار الصناعي والرقمي. وعليه تعد هذه التجربة بمثابة نموذجا عالميا في دمج السياسات البيئية بالاقتصادية مع مراعاة البعد الاجتماعي مما يحقق أهداف التنمية المستدامة الشاملة المستقلة. ومن ثم لابد من الاستفادة بها في التجربة السعودية للتحول الأخضر، وهذا هو موضوع المطلب التالي.

المطلب الثاني: الاقتصاد الأخضر في ضوء السياسات والتشريعات السعودية

أولا: القانون كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية

تتبلور مهمة القانون في تنظيمه للمجتمع تنظيما من شأنه التوفيق بين مصالح الأفراد وحرياتهم من جهة، وبين الصالح العام للجماعة من جهة أخرى. فقد أصبح القانون أداة هامة من الأدوات الاقتصادية، لأن أي تغير اقتصادي يصدر عنه تغير قانوني مصاحب، فثمة ارتباط وثيق بين علم الاقتصاد الحديث ومضمون القواعد القانونية. لذلك يقع على عاتق رجال القانون مهمة موائمة التطورات الاقتصادية التي يشهدها العصر الحالي مع القواعد القانونية الصادرة (الفولي، 1994، ص 567).

وعلى الرغم من أن القانون قد أثبت عبر التاريخ بأنه أداة فاعلة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية التقليدية، فإنه أصبح ركيزة أساسية لدفع التحولات الاقتصادية، وعلى رأسها التحول نحو الاقتصاد الأخضر. فقد أوجبت التحديات البيئية أن يتجاوز القانون دوره التقليدي، فلم يعد دوره مجرد انعكاس للتطورات الاقتصادية، بل أصبح محفزا للتنمية المستدامة، موازنا بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. ومن هذا المنطلق أصدرت السعودية في إطار رؤية 2030 عددا من التشريعات والسياسات لدعم الاقتصاد الأخضر المستدام. وهذا ما سنوضحه في الفقرات التالية.

ثانيا: البنية التحتية القانونية السعودية لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر

تبنت المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 إستراتيجية شاملة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وجعلت القانون أداة أساسية لتنظيم هذا التحول وضمان الاستدامة. فقد صدرت مجموعة من الأنظمة والتشريعات التى تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة والمشروعات الصديقة للبيئة. ومن أهم هذه التشريعات نذكر ما يلي:

1. **اللائحة التنفيذية لبرنامج كفاءة الطاقة (SEEC)** الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (363) بتاريخ 24/ 9/ 1433 ه الموافق 12/ 8/ 2012م. وتنظم هذه اللائحة كفاءة استهلاك الطاقة في المباني والسيارات والأجهزة الكهربائية، مما يسهم في الحد من الانبعاثات ودعم أهداف الحياد الكربوني.
2. **نظام المحميات الملكية** الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (219) بتاريخ 25/ 4/ 1439ه الموافق 12/ 1/ 2018م. ويهدف إلى حماية المناطق الطبيعية والتنوع البيولوجي، وهو جزء أساسي من البعد البيئي للاقتصاد الأخضر.
3. **نظام الطاقة المتجددة** الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (493) بتاريخ 14/ 9/ 1440ه الموافق 19/ 5/ 2019م. ويهدف إلى تنظيم قطاع الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، بما يتماشى مع التزامات المملكة الدولية في مجال خفض الانبعاثات.
4. **نظام التعدين** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 140) بتاريخ 19/ 10/ 1441ه الموافق 11/ 6/ 2020. ويتضمن هذا النظام التزامات بيئية على المستثمرين في قطاع التعدين، منها إعادة تأهيل مواقع التعدين، والالتزام بمعايير الاستدامة البيئية.
5. **نظام المياه** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 159) بتاريخ 11/ 11/ 1441ه الموافق 2/ 7/ 2020م. وينظم استخدام المياه الجوفية والسطحية وتحلية المياه مع

فرض معايير لترشيد الاستهلاك، وبالتالي يدعم هذا النظام الاقتصاد الأخضر من خلال إدارة المياه بشكل مستدام.

6. **النظام العام للبيئة** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 165) بتاريخ 19/ 11/ 1441ه الموافق 10/ 7/ 2020م. ويعد هذا النظام بمثابة الإطار التشريعي الرئيسي لحماية البيئة، حيث وضع معايير صارمة للحد من التلوث وإدارة النفايات وحماية الموارد الطبيعية.
7. **نظام الاستثمار** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 230) بتاريخ 29/ 12/ 1441ه الموافق 19/ 8/ 2020م. حيث تضمن حوافز وقواعد تشجع على إقامة مشروعات مستدامة تتوافق مع معايير الاقتصاد الأخضر.
8. **نظام إدارة النفايات** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 165) بتاريخ 19/ 11/ 1442ه الموافق 29/ 6/ 2021م. ويهدف إلى تنظيم أنشطة جمع ونقل ومعالجة النفايات، وتشجيع إعادة التدوير بما يتوافق مع مباديء الاقتصاد الأخضر الدائري.

وبناء على ما سبق، يتضح لنا أنه لا تقتصر القوانين السعودية على الجانب التنظيمي فحسب، بل أسست لآليات رقابية وعقابية تضمن الامتثال للمعايير البيئية، فعلى سبيل المثال، خوّل النظام العام للبيئة الجهة المختصة توقيع غرامات وإيقاف الأنشطة المخالفة، بما يضمن فاعلية التشريعات في حماية البيئة. **وعلى المستوى الدولي** قامت السعودية بموائمة تشريعاتها البيئية مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ 2015، مؤكدة بذلك التزامها بخفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 278 مليون طن سنويا بحلول عام 2030. وخلاصة القول مما سبق عرضه، أنه لا تعتمد المنظومة القانونية السعودية على نظام عام واحد، بل لديها حزمة متنوعة من الأنظمة تغطي مختلف القطاعات (النفايات، المياه، الطاقة، التعدين، المحميات الطبيعية،إلخ)، وكلها تصب في خدمة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، سواء من خلال التنظيم والرقابة أو من خلال التحفيز وتشجيع الاستثمار الأخضر المستدام.

ثالثا: أهم برامج ومبادرات السعودية بشأن التحول نحو الاقتصاد الأخضر

سبق وبينا أن المنظومة التشريعية السعودية قد أرست إطارا قانونيا يدعم رؤية 2030 بصفة عامة، والتحول الأخضر بصفة خاصة، الأمر الذي مهد الطريق لإطلاق برامج ومبادرات على أرض الواقع تعكس مدى التزام الدولة بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام وتعزيز دوره في تحقيق رؤية السعودية 2030. ومن هنا أطلقت السعودية عدة مبادرات وبرامج نوجز أهمها على النحو التالي:

1. **مبادرة السعودية الخضراء:** أطلقت هذه المبادرة في عام 2021م برعاية صاحب السمو الملكي ورئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، وتعد إطارا وطنيا للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وحماية البيئة بوجه خاص، وتمثل جزءا من رؤية السعودية 2030 لدعم التنمية المستدامة بصفة عامة. وتتضمن ثلاثة أهداف رئيسية، **الهدف الأول زيادة الغطاء النباتي** بزراعة 10 مليارات شجرة داخل المملكة، **والهدف الثاني حماية المناطق البرية والبحرية** من خلال رفع نسبة المحميات إلى أكثر من 30٪ من أراضيها، **والهدف الثالث خفض الانبعاثات الكربونية** بنسبة تتجاوز 278 مليون طن سنويا بحلول عام 2030
https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/projects/saudi-green-initiative
2. **مبادرة الشرق الأوسط الأخضر:** أطلقت السعودية هذه المبادرة في عام 2021 كإطار إقليمي مكمل لمبادرة السعودية الخضراء. وتهدف إلى زراعة 50 مليار شجرة في المنطقة، منها 10 مليارات داخل المملكة و40 مليار في الدول المشاركة. وتسعى هذه المبادرة إلى خفض الانبعاثات الكربونية بأكثر من 10٪ من الإسهامات العالمية، ورفع نسبة الطاقة المتجددة إلى 50٪ بحلول 2030 في المنطقة، وتركز على تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة التصحر وتحسين جودة الحياة
https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/projects/middle-east-green-initiative
3. **البرنامج الوطني للطاقة المتجددة:** تم إطلاق هذا البرنامج في عام 2017م في إطار رؤية المملكة 2030. ويعد أحد الركائز الاستراتيجية لتنويع مزيج الطاقة

وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. ويستهدف هذا البرنامج الوصول إلى قدرة إنتاجية تبلغ 58.6 جيجا وات من مصادر الطاقة المتجددة. وبلغ إجمالي ما أطلقته السعودية من مشروعات في مجال الطاقة المتجددة نحو 22 مشروعا، بإجمالي استثمار بلغ حوالي 34 مليار ريال سعودي (9 مليارات دولار أمريكي). وبالتالي، فإن هذا يعكس مدى التزام الدولة بتسريع وتيرة التحو نحو الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات الكربونية، مع تعزيز مكانتها الإقليمية والعالمية في مجال إنتاج الطاقة المستدامة.

https://www.moenergy.gov.sa/ar/eco-system/programs/renewable-energy

4. كذلك تبنت السعودية مشروعات نوعية أخرى، مثل مدينة نيوم التي تستهدف أن تكون مدينة صديقة للبيئة تعتمد على الهيدروجين الأخضر ومصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تعزيز برامج كفاءة الطاقة التى يشرف عليها المركز السعودي لكفاءة الطاقة في قطاعات المباني والمركبات والصناعة.

.(https://www.neom.com/ar-sa)

5. كذلك تبنت السعودية إطار الاقتصاد الدائري للكربون الذي يقوم على أربع ركائز أساسية هي: التقليل من انبعاثات الكربون، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، والعزل، وهو ما يعزز مكانة السعودية كدولة رائدة في مكافحة تغير المناخ ضمن مجموعة العشرين

https://www.moenergy.gov.sa/ar/eco-system/programs/circular-carbon-economy/about

وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن هذه البرامج والمبادرات المحلية والإقليمية تعكس توجه المملكة نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام يوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاستخدام المستدام للموارد البيئية، بما يجعلها نموذجا إقليميا في قيادة التحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام.

رابعا: تحديات وآفاق تطوير المنظومة القانونية السعودية للتحول الأخضر

تواجه عملية التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة تحديات عديدة، ومن هذه التحديات، تلك المرتبطة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح بسبب طبيعتها المتقطعة، وكذلك

تطوير البنية التحتية للكهرباء، والآثار البيئية لتصـنيع معدات الطاقة المتجددة. كذلك يعد الانتقال من اسـتخدام الوقود الأحفوري إلى اعتماد مصـادر طاقة متجددة أمرا بالغ الأهمية لمواجهة تحديات المناخ، والسعى إلى إرساء نظام طاقة مستدام ومرن، كل هذا عملية معقدة ومتواصـلة، وتتطلب تطوير من الناحية التكنولوجية وسـن التشـريعات الملائمة، وتوفير التمويل الكافي، والمشاركة الفعّالة من المواطنين (Kandpal et al., 2024, p.7).

وبالتالي يتوقف نجاح السـعودية في تحقيق أهداف رؤية 2030 على مدى قدرتها على توافر منظومة قانونية فعّالة ومتكاملة ومسـتدامة هي الأخرى تواكب التحول نحو الاقتصـاد الأخضر- المسـتدام. وتجدر الإشـارة إلى أنه على الرغم من أن المملكة قد بذلت جهودا وخطوات مهمة للتحول الأخضر، كما أوضحنا، إلا أن الأمر يقتضي تطوير الإطار التشـريعي في عدة اتجاهات للتحول الكامل نحو الاقتصـاد الأخضر- ، وذلك على النحو التالي:

- **فيما يتعلق بمبادرة السـعودية الخضـراء 2021**، المذكورة سـلفا، فإن آفاق التطوير القانوني تتمثل في تحويل المبادرة من إطارها السياسي إلى التزامات قانونية واضحة ومرنة ومسـتدامة، تتضـمن لوائح تنظيمية لآليات التنفيذ والمتابعة وربطها بالمحاسبة البيئية للشركات والمؤسسات.
- **وفيما يتعلق بنظام البيئة رقم (م/ 165) لعام 2020**، فهذا النظام وإن كان بمثابة إطار قانوني متكامل يهدف إلى حماية الموارد الطبيعة وحوكمة الأنشـطة المؤثرة على البيئة، حيث وضـع المشـرع عقوبات رادعة على المخالفين للمعايير البيئية، ولكن يمكن تطوير هذا النظام من خلال تعزيز أدوات الرقابة الميدانية، وتوسـيع نطاق الالتزام ليشـمل القطاعات الاقتصـادية الناشـئة مثل القطاعات الخضـراء والمباني المستدامة.
- **وفيما يتعلق بالاسـتراتيجية الوطنية للبيئة،** فإن آفاق التطوير تتمثل في دمج هذه الاستراتيجية ضمن التشريعات الوطنية، بحيث تصبح التزامات قانونية، وليست مجرد سياسات توجيهية.

- **وفيما بالبرنامج الوطني للطاقة المتجددة،** فإن الأمر يستلزم دمج هذا البرنامج في نظام الطاقة المتجددة، سالف الذكر، بما يعزز التكامل المؤسسي- والتشر-يعي بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية في قطاع الطاقة المتجددة.

ونخلص مما سبق، بأن السياسات والقوانين واللوائح تلعب دورا حيويا وفعالا في توجيه ودعم التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر طاقة أكثر استدامة. ويعد التنفيذ الناجح لهذه السياسات أمرا بالغ الأهمية لإنشاء هيكل ملائم جاذب للاستثمارات الخضراء، ويعزز تحقيق الأهداف العامة التي تتمثل في خفض انبعاثات الكربون وتعزيز أمن الطاقة، وبناء مستقبل طاقة مستدام، بما يخدم في النهاية التحول الأخضر المستدام.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

انطلاقا من الإشكالية التي أثرناها في بداية بحثنا، وانطلاقا من أن القانون يمثل أداة هامة من الأدوات الاقتصادية، ثارت إشكالية هذا البحث لدراسة إلى أي مدى يمكن أن يكون القانون أداة فعّالة لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام في السعودية في ضوء تجربة الاتحاد الأوروبي؟

ومن ثم وجدنا في **المبحث الأول** أن الاقتصاد الأخضر يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة، كونه يلعب دورا محوريا في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بما يسهم في تحقيق أهداف 2030. ومن هذ المنطلق اهتمت الأمم المتحدة بصفة عامة، ورؤية المملكة 2030، بشكل واضح بتحقيق التحول الأخضر لدول العالم كنموذج للإنتاج المستدام تلتزم به كافة الدول كهدف للتنمية المستدامة 2030، ولديها الإجراءات والتدابير التي تتأكد بها من حدوث هذا التحول من الأسلوب الخطي التقليدي إلى الأخضر المستدام.

ثم انتهينا في **المبحث الثاني** إلى أن كلا من الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية قد اتخذا خطوات مهمة في مجال السياسات والتشريعات ذات الصلة بالتحول الأخضر. ولكن نجاح هذا التحول يظل رهينا بوجود منظومة قانونية فعّالة ومرنة ومستدامة وقادرة على استيعاب المستجدات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يضمن في النهاية تحقيق تنمية مستدامة شاملة ومستقلة وعادلة للأجيال الحالية والقادمة.

وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة النتائج والتوصيات كالتالي:

أولا: النتائج

1. تبين لنا وجود علاقة وثيقة بين الاقتصاد الأخضر والدائري، ففي حين يركز الاقتصاد الأخضر على تحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة البعد البيئي والحد من الانبعاثات الكربونية، فإن الاقتصاد الدائري يسعى إلى ترشيد استخدام الموارد من خلال إعادة التدوير وتقليل الهدر في العملية الإنتاجية، حيث إن كلا النموذجين ركيزتان متكاملتان لتحقيق التنمية المستدامة، ودمجهما معا يؤدي إلى بناء منظومة اقتصادية أكثر كفاءة وأكثر استدامة، تقوم على الابتكار والإنتاج المستدام

والاستهلاك المسئول، بما يعزز رفاهية الحاضر ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

2. اهتمت الأمم المتحدة بشكل واضح بتحقيق التحول الأخضر لدول العالم كنموذج للإنتاج المستدام تلتزم به كافة الدول كهدف للتنمية المستدامة 2030، ولديها الإجراءات والتدابير التي تتأكد بها من حدوث هذا التحول من الأسلوب الخطي التقليدي إلى النموذج الأخضر المستدام.
3. على الرغم من أن أجندة 2030 لا تقدم التزامات قانونية صارمة لا على الدول و لا على أصحاب المصلحة الأخرين، إلا أنه نجد المجتمع الدولي يبذل جهوداً كبيرة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية
4. يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبي اعتمد نهجا متكاملا يجمع بين **الأدوات التشريعية** مثل الصفقة الخضراء الأوروبية، **والآليات التمويلية** وفي مقدمتها صندوق الانتقال العادل، بالإضافة إلى **برامج بحثية واستثمارية** مثل نموذج رقمي للأرض وبرنامج الحياة، **وأخيرا خططا استراتيجية** مثل الصفقة الصناعية النظيفة. كذلك نلاحظ أن التجربة الأوروبية تقوم على مبدأ الحياد الكربوني بحلول عام 2050، مع التوسع في الطاقة المتجددة، ودعم المناطق الأكثر تأثرا، وتحفيز الابتكار الصناعي والرقمي. وعليه تعد هذه التجربة بمثابة نموذجا عالميا في دمج السياسات البيئية بالاقتصادية مع مراعاة البعد الاجتماعي مما يحقق أهداف التنمية المستدامة الشاملة المستقلة.
5. أصبح القانون ركيزة أساسية لدفع التحولات الاقتصادية، وعلى رأسها التحول نحو الاقتصاد الأخضر. فقد أوجبت التحديات البيئية أن يتجاوز القانون دوره التقليدي، فلم يعد دوره مجرد انعكاس للتطورات الاقتصادية، بل أصبح محفزا للتنمية المستدامة، موازنا بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. ومن هذا المنطلق أصدرت السعودية في إطار رؤية 2030 عددا من التشريعات والسياسات لدعم الاقتصاد الأخضر المستدام.

6. تبين لنا أنه لا تقتصر القوانين السعودية على الجانب التنظيمي فحسب، بل أسست لآليات رقابية وعقابية تضمن الامتثال للمعايير البيئية، فعلى سبيل المثال، خوّل النظام العام للبيئة الجهة المختصة توقيع غرامات وإيقاف الأنشطة المخالفة، بما يضمن فاعلية التشريعات في حماية البيئة. وعلى المستوى الدولي قامت السعودية بموائمة تشريعاتها البيئية مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ 2015، مؤكدة بذلك التزامها بخفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 278 مليون طن سنويا بحلول عام 2030.
7. لا تعتمد المنظومة القانونية السعودية على نظام عام واحد، بل لديها حزمة متنوعة من الأنظمة تغطي مختلف القطاعات (النفايات، المياه، الطاقة، التعدين، المحميات الطبيعية،...إلخ)، وكلها تصب في خدمة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، سواء من خلال التنظيم والرقابة أو من خلال التحفيز وتشجيع الاستثمار الأخضر المستدام.
8. أن البرامج والمبادرات المحلية والإقليمية السعودية تعكس توجه المملكة نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام يوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاستخدام المستدام للموارد البيئية، بما يجعلها نموذجا إقليميا في قيادة التحول نحو الاقتصاد الأخضر المستدام.

ثانيا: التوصيات

1. تحويل مبادرة السعودية الخضراء من إطارها السياسي إلى التزامات قانونية واضحة ومرنة ومستدامة، تتضمن لوائح تنظيمية لآليات التنفيذ والمتابعة وربطها بالمحاسبة البيئية للشركات والمؤسسات.
2. تطوير نظام البيئة رقم (م/ 165) لعام 2020 من خلال تعزيز أدوات الرقابة الميدانية، وتوسيع نطاق الالتزام ليشمل القطاعات الاقتصادية الناشئة مثل القطاعات الخضراء والمباني المستدامة.

3. دمج الاستراتيجية الوطنية للبيئة ضمن التشريعات الوطنية، بحيث تصبح التزامات قانونية، وليست مجرد سياسات توجيهية.
4. دمج البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في نظام الطاقة المتجددة رقم (493) لسنة 2019، بما يعزز التكامل المؤسسي- والتشريعي بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية في قطاع الطاقة المتجددة.
5. ضرورة وجود آلية للتنسيق الدائم بين الجهات الحكومية والجهات التنظيمية لضمان انسجام السياسات المرتبطة بالطاقة النظيفة، مع إنشاء وحدة متابعة وطنية تتولى تقييم الأداء وقياس الأثر البيئي والاقتصادي للمشروعات.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- الفولي، أسامة، وآخرون، يناير 1994، أثر التشريعات الزراعية على إنتاج المنتجات الحيوانية في ج.م.ع، مجلة كلية الحقوق- جامعة الاسكندرية، العدد (1،2).
- الفولي، أسامة & فايد، بسام، 2024، الذكاء الاصطناعي المستدام ضرورة تنموية وحتمية تنظيمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوي الدولى العاشر للكلية الذكاء الإصطناعى: "تطبيقاته وآثاره القانونية العلمية والعملية" الكويت.
- عبد الحميد، خالد هاشم، 2022، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، المجلد (36)، العدد (2).
- عيد، محمد صبري & محمد، أحمد فوزي، 2021، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة 2030، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، المجلد (2)، العدد (1).
- قاسم، حماده عبدالله، 2024، التحول نحو الاقتصاد الأخضر: التجربة المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، المجلد(25)، العدد الثالث.

- ناشد، سوزي عدلي، 2022، استدامة الموارد الطبيعية من خلال الاقتصاد الدائري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

- Casetti Marjorie et al.، 2025، Progress Towards Achieving the 17 Sustainable Development Goals: The Role of Governance، Democracy and Well-Being، Discover Sustainability، Vol. (6)، No. (540).
- Chirieleison Cecilia et al.، 2023، Green Economy، Encyclopedia of Sustainable Management، Springer Nature، Switzerland.
- ESCWA، 1 June 2013، Mapping Green Economy in the ESCWA Region، United Nation، Version 1.
- Henrysson Maryna et al.، 2024، Sustainable Development Goals and Wellbeing for Resilient Societies: Shocks and Recovery، Humanities & Social Sciences Communication، Vol. (11)، No. (1513).
- Kandpal Vinay et al.، 2024، Sustainable Energy Transition، Circular Economy and Sustainability، Springer Nature، Switzerland.
- Korostelkina Irina et al.، 2022، Green Economy: Current Trends and Financial Aspects of Development، Springer Nature، Switzerland.
- Mentes Mert، 2023، Sustainable Development Economy and the Development of Green Economy in the European Union، Energy، Sustainability and Society، Springer.
- Remoy Hilde et al.، 2016، Sustainable Development، Springer International Publishing، Switzerland.
- Sikora Alicja، 2021، European Green Deal، Legal and Financial Challenge of the Climate Change، ERA Forum، Springer، Vol. (21).
- Tagliapietra Simone، 2024، The European Union's Global Gateway: An Institutional and Economic Overview، The World Economy، Vol. (47)، No. (4).
- UNEP، 2011، Towards Green Economy-Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication.
- WCED، 1987، Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- **https://www.vision2030.gov.sa/ar/**
- **https://my.gov.sa/ar/content/sdgportal**
- **https://commission.europa.eu/topics/eu-competitiveness/clean-industrial-deal_en**
- **https://commission.europa.eu/topics/energy/repowereu_en**

- https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/destination-earth(
- https://cinea.ec.europa.eu/programmes/life_en
- https://bornholmenergyisland.eu/en/
- https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/european-green-deal/finance-and-green-deal/just-transition-mechanism_en
- https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/projects/saudi-green-initiative
- https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/projects/middle-east-green-initiative
- https://www.neom.com/ar-sa
- https://www.moenergy.gov.sa/ar/eco-system/programs/circular-carbon-economy/about